**التقرير الإستراتيجي لشهر أيار/مايو 2019**

**المقدمة**

حمل شهر أيار/مايو2019، مجموعةً من التطورات على الصعيد الذي يتعلق بالشأن الفلسطيني، حيث تنوعت تلك التطورات من حيث أهميتها وسخونتها، بين ما تعلق باستمرار التضييق على الشعب الفلسطيني من خلال احتجاز الأموال الفلسطينية، وكذلك الاستمرار بالعمل على صفقة القرن لمواصلة تصفية القضية الفلسطينية.

وعلى صعيد الكيان الإسرائيلي فهناك مجموعة من المتغيرات الإسرائيلية ذات التأثير على الوضع الفلسطيني يأتي في مقدمتها، استمرار الاعتداءات الإسرائيلية على الأرض والسكان، وتنامي الفساد الإسرائيلي، وعدم الاتفاق على تشكيل حكومة احتلالية جديدة.

كذلك وعلى الصعيد الدولي يتوالي الدعم الأمريكي لإسرائيل، سياسياً واقتصادياً وبشكل كبير هذه المرة، وتتعاطى بعض المنظمات الأمريكية العالمية مع الدعوات الإسرائيلية لممارسة مزيد من الضغوط على الفلسطينيين، وقطع المساعدات عنهم. بالإضافة إلى بروز حركات أوروبية تدعو لتجريم حركات مقاطعة إسرائيل.

وسيتم من خلال هذا التقرير تناول أبرز الملفات الإستراتيجية سابقة الذكر، والتي أخذت صداً وحصل عليها تطورات عدة في شهر كانون الثاني من العام الحالي:

**أولاً: مواصلة الحصار الاقتصادي على الفلسطينيين واحتجاز أموالهم.**

1. **مقترحات أوروبية لحل إشكالية "الضرائب الفلسطينية المحتجزة"، ومقايضة عربية للقبول بها تحت شروط الاحتلال.**

يستمر احتجاز أموال الضرائب الفلسطينية من قبل الاحتلال لأشهر متواصلة، مما أدهل الفلسطينيين والسلطة الفلسطينية في أزمةٍ خانقة، نجم عنها ركود اقتصادي حاد، وعدم قدرة على دفع الرواتب، وفي هذا الإطار ذكرت صحيفة“هآرتس” الإسرائيلية، قالت الأربعاء، إن الاتحاد الأوروبي ومنتدى الدول المانحة للفلسطينيين، اقترحا صيغة وسطية، لحل أزمة استيلاء إسرائيل على جزء من الضرائب الفلسطينية.

وحسب المقترح الأوروبي، فإن معايير صرف رواتب عائلات الأسرى والشهداء الفلسطينيين، لا يجب أن تكون مرتبطة بمدة الحكم وخطورة التهم أو النشاط الذي نفذه الأسير أو الشهيد، بل بناء على وضع عائلته الاجتماعي. ونقلت “هآرتس” عن مسؤولين مشاركين في منتدى الدول المانحة في بروكسل قولهم، إن ما عرضه الأوروبيون هو نموذج مشابه لنظام التأمين الوطني الإسرائيلي.

وحتى يتم ترتيب النموذج، طلب ممثلو الاتحاد الأوروبي من السلطة الفلسطينية أن تقبل بشكل مؤقت، فكرة الحصول على ما يتبقى من الضرائب بعد مصادرة إسرائيل جزءا منها، مع التأكيد على عدم اعترافهم بشرعية ما تقوم إسرائيل. وأضافت أن المقترح عُرض لمنع حدوث أزمة إنسانية وانهيار اقتصادي، في غضون بضعة أشهر، إذا واصلت السلطة رفض تلقي أموال الضرائب بعد مصادرة إسرائيل جزء منها. وأوضح ممثلو المجتمع الدولي، أنهم لا يستطيعون سد الثغرة المالية الكبيرة التي ستنتج عن رفض السلطة الفلسطينية تلقي باقي الأموال.

لكن القيادة الفلسطينية رفضت معتبرةً أن ما يجري حالياً من قيام إسرائيل بالضغط على دول عربية وأوروبية، وترويج أن السلطة الفلسطينية تقوم برفض عائدات الضرائب ما يعني تأثر المواطن الفلسطيني، إلى جانب الضغوط الأميركية على الدول العربية بعدم تقديم مساعدات مالية أو قروض للسلطة، كله يصب في اتجاه واحد وهو خنق السلطة مالياً وإعلان الحرب الاقتصادية عليها، للإذعان لكل ما تريده الولايات المتحدة وإسرائيل لموافقة السلطة على صفقة القرن.[[1]](#footnote-2)

وقالت السلطة الفلسطينية إن بعض الدول العربية اتصلت بالقيادة الفلسطينية وعرضت عليها أن تقبل بعائدات الضرائب المقتطعة (المقاصة) كما تريد دولة الاحتلال الإسرائيلي، على أن ترسل هذه الدول العربية المبلغ المقتطع من الضرائب إلى السلطة على شكل مساعدات، لكن القيادة الفلسطينية رفضت.

وقال عضو اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير، ووزير الشؤون الاجتماعية، أحمد مجدلاني، في تصريحات لصحيفة ـ"العربي الجديد"، إن السلطة الفلسطينية لم تحصل على "جواب رسمي" من الدول العربية بما يتعلق بطلب قرض مالي بقيمة مائة مليون دولار. وأضاف: "حالياً تجري متابعة هذا الأمر من قبل الأمانة العامة لجامعة الدول العربية التي تقوم بالمتابعة مع الدول العربية وليس دولة فلسطين". ولفت مجدلاني إلى أن "دولة فلسطين وضعت طلب الشبكة المالية بصيغتين، الأولى دعم مالي من الدول العربية لدولة فلسطين استجابة لقرارات سابقة اتخذتها أكثر من قمة عربية بهذا الخصوص، والصيغة الثانية أن يكون هذا المبلغ المالي على شكل قرض".[[2]](#footnote-3)

1. **قطر تتعهد بتقديم مساعدات بقيمة 480 مليون دولار لدعم الضفة وغزة**

قالت وزارة الخارجية القطرية إن الدوحة تعهدت بتقديم 480 مليون دولار دعما للفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة. وقالت الوزارة في بيان "خصصت دولة قطر 300 مليون دولار على شكل منح وقروض لدعم موازنة قطاعي الصحة والتعليم لدى السلطة الفلسطينية، ومبلغ 180 مليون دولار لتقديم الدعم الإغاثي والإنساني العاجل بالإضافة إلى دعم برامج الأمم المتحدة في فلسطين ودعم خدمات الكهرباء لضمان وصولها إلى قطاعات الشعب الفلسطيني المختلفة“.[[3]](#footnote-4)

1. **"الشرق الأوسط": حماس قدمت طلبات كبيرة ضمن شروط التهدئة والاحتلال يشترط إطلاق سراح جنوده**

قالت مصادر مطلعة إن «حماس» وإسرائيل «تتقدمان على طريق التهدئة، لكنهما مختلفتان على مستواها». وكانت مصادر إسرائيلية قد كشفت أن «حماس» قدمت «طلبات كبيرة» ضمن شروط التهدئة، لكن إسرائيل ردت عليها قائلة إنها لا تقبل بتهدئة عميقة طويلة المدى قبل أن يتم إطلاق سراح أسراها في قطاع غزة، وبينهم جنديان يرجح أنهما ميتان، إضافة إلى 3 مواطنين إسرائيليين كانوا قد دخلوا غزة بإرادتهم.

وقدمت «حماس» قائمة مطالب أخرى أكثر تواضعاً، تتضمن توسيع نطاق مساحة الصيد من 12 إلى 15 ميلاً، وإكمال مشروع البنية التحتية للكهرباء الخاضع للتمويل القطري، وزيادة حجم الشاحنات عند المعابر، وتوسيع الصادرات الفلسطينية، ودخول فرق ومعدات طبية، والسماح بإقامة مشاريع بنيوية تتيح خلق وظائف في قطاع غزة، وتدعيم موازنة «وكالة غوث وتشغيل اللاجئين» التابعة للأمم المتحدة (أونروا)، وزيادة المشاريع الإنسانية الأخرى في القطاع.

ولا تزال إسرائيل تدرس الطلبات، لكن في الوقت نفسه تم إرسال رسالة إلى «حماس»، عبر مصر، حول قضية تبادل الأسرى. وقال بارون بلوم، من مكتب رئيس الحكومة الإسرائيلية: «لن تكون هناك مساعدات حقيقية لغزة من دون إطلاق سراح الجنود».

1. **السلطة الفلسطينية تؤكد عدم مشاركتها في "ورشة المنامة"... وتخوّن أي فلسطيني يشارك فيها**

نشرت **الشرق الأوسط، لندن، 21/5/2019**، أن مسؤولين فلسطينيين قللوا من أهمية عقد ورشة عمل اقتصادية في البحرين الشهر المقبل لتشجيع الاستثمار في الأراضي الفلسطينية، وقالوا إن السلطة لن تشارك في المؤتمر الذي دعت إليه واشنطن كمرحلة أولى ضمن خطة السلام المعروفة بـ"صفقة القرن".

وقال رئيس الوزراء الفلسطيني محمد أشتية، إن حكومته لم تستشر حول هذا الورشة لا من ناحية المدخلات، ولا المخرجات، ولا التوقيت، ولا حتى في الشكل والمحتوى. وأضاف في بداية اجتماع حكومي أن "أي حلّ للصراع في فلسطين لن يكون إلا عبر الحلول السياسية المتعلقة بإنهاء الاحتلال، وإحقاق حقوق شعبنا، المتمثلة في إقامة دولته المستقلة، ذات السيادة والقابلة للحياة على حدود عام 67 وعاصمتها القدس، وحق العودة للاجئين، استناداً إلى قرارات الشرعية الدولية والقانون الدولي". وتابع: "إن الشأن الاقتصادي هو نتيجة للحل السياسي، لأن الفلسطيني وقيادته لا يبحث عن تحسين شروط حياة تحت الاحتلال".

وهددت السلطة بشكل ضمني أي فلسطيني سيشارك في المؤتمر بأنه عميل للأمريكيين والإسرائيليين. وتنظر السلطة لأي فلسطيني يتعامل مع الولايات المتحدة خارج موافقتها بأنه بديل أمريكي محتمل للقيادة الفلسطينية.

وأضافت **سي أن أن، 19/5/2019**، من القدس، أن المتحدث باسم السلطة الفلسطينية، نبيل أبو ردينة، قال لشبكة سي أن أن CNN الأمريكية إن "ورشة العمل" التي أعلنت عنها أمريكا والتي تشكل الجزء الأول من خطة السلام في الشرق الأوسط "عقيمة". ورأى أبو ردينة أن "أي خطة اقتصادية بلا آفاق سياسية لن تفضي إلى شيء"، وأضاف قائلا: "لن يقبل الفلسطينيون أي اقتراحات دون قيام دولة فلسطينية عاصمتها القدس الشرقية". وعند سؤاله عما إذا كان سيحضر الفلسطينيون ورشة العمل التي أعلن عنها البيت الأبيض، في وقت سابق الأحد وستعقد في العاصمة البحرينية المنامة، قال المتحدث باسم السلطة الفلسطينية إن هذا القرار يعود للرئيس الفلسطيني محمود عباس. وتابع أبو ردينة قائلاً إنه عندما عُقد اجتماع مماثل في واشنطن في أذار/ مارس 2018 من أجل تحسين الأوضاع الاقتصادية لأهالي غزة، اختار الفلسطينيون عدم الحضور.

وجاء في **الأيام، رام الله، 20/5/2019**، أن وزارة الخارجية الفلسطينية أصدرت بياناً علقت فيه على إعلان واشنطن عن تنظيم "ورشة العمل" بالمنامة في حزيران/ يونيو 2019 للتشجيع على الاستثمار في المناطق الفلسطينية، متهمة الولايات المتحدة بنقل الصراع من الإطار السياسي إلى الديني بغطاء اقتصادي.

**ثانياً: الاحتلال الإسرائيلي والقضية الفلسطينية**

1. **وزير الجيش الإسرائيلي يعلن عن مؤسسات لحركة حماس كمنظمات إرهابية**

وقع وزير جيش الاحتلال الإسرائيلي بتاريخ 17/03/2019 على مرسوم يقضي باعتبار المؤسسات التالية تنظيمات إرهابية كما ينص عليه قانون مكافحة الإرهاب والمؤسسات هي: المؤسسة الفلسطينية لحقوق الإنسان شاهد، العدالة الواحدة، والمنظمة العربية لحقوق الإنسان في بريطانيا.

تنتمي المؤسسات التي تم اعتبارها تنظيمات إرهابية إلى حركة حماس –حسب الزعم الإسرائيلي\_ وتعمل بتكليف منها ذراعا تنفيذيا مركزيا في إطار جهود حماس لاستهداف دولة إسرائيل في الساحة الدولية مع العلم منذ عدة أعوام أن حركة حماس تبذل الجهود في الساحة الدولية قانونيا وسياسيا واقتصاديا وإعلاميا بهدف شرعنة حماس في العالم إلى جانب محاولاتها للإخلال بشرعية دولة إسرائيل في الساحة الدولية.

يجدر التأكيد أن المؤسسات التي تم الإعلان عنها كونها تنظيمات إرهابية تنتمي إلى شبكة مؤسسات ومنظمات تحركها حماس في الساحة الدولية وتعمل تحت غطاء إنساني وفي مجال حقوق الإنسان بهدف تضليل وخداع المجتمع الدولي وإخفاء أهدافها الحقيقية.

واعتبرت إسرائيل، أنَّ جهاز الأمن العام وقوات الأمن سيواصلان اتخاذ الإجراءات اللازمة ضد محاولات حماس والجهات العاملة بتكليف منه لاستهداف أمن دولة إسرائيل وسيادتها.

1. **نتنياهو يتحرك لسنّ قوانين تمنع محاكمته بتهم فساد**

ذكر موقع **عرب 48، 13/5/2019**، أن رئيس الحكومة الإسرائيلية، بنيامين نتنياهو، زعم إنه يسعى إلى "استعادة التوازن بين السلطات"، عبر الحد من صلاحيات المحكمة العليا، وذلك في معرض رده على التقارير الصحافية التي أكدت اعتزامه دفع مشروع قانون يرمي إلى سحب صلاحية المحكمة العليا بالتدخل في سن قوانين وقرارات إدارية تقرها الحكومة أو الوزراء أو الكنيست.

وأشار إلى أن التوازن بين السلطات الحكومية مطلوب "لإصدار قوانين تم إلغاؤها أو تأخيرها في الماضي، قوانين يتوقع الجمهور أن نمررها: طرد عائلات الإرهابيين وعقوبة الإعدام للإرهابيين وقانون إبعاد المهاجرين غير الشرعيين"؛ في إشارة إلى قانون يتيح للحكومة الإسرائيلية طرد عائلات منفذي العمليات بالإضافة إلى إعدام أسرى أدينوا بتنفيذ عمليات.

ومن شأن مشروع القانون الذي يعتزم نتنياهو على تمريره، أن يوسع تشريع يقضي بالالتفاف على المحكمة العليا وتغلب قرارات الكنيست عليها، بحيث تضع قرارات أعضاء الكنيست فوق انتقاد المحكمة لهذه القرارات.

كما ينص مشروع القانون، على تحويل الأحكام الصادرة عن المحكمة العليا إلى توصيات تفتقر إلى الصلاحية الملزمة. وتنص إحدى الصياغات المقترحة لمشروع القانون، إلغاء "سبب المعقولية" الذي يستخدمه قضاة المحكمة العليا لإلغاء القرارات الإدارية. وتشير التقارير إلى أن مثل هذا التشريع، إذا تم تبنيه، سيوسع من وسائل الالتفاف على قرارات المحكمة العليا، وسيجعل في واقع الأمر، قرارات المسؤولين المنتخبين، غير خاضعة للرقابة القضائية.

وتأتي هذه المحاولات من قبل نتنياهو للتغطية على قضايا فساد اتهم بها، في بادرة جديدة يتم العمل عليها قانونياً من قبله، لم يسبق لمن سبقه بذات المنصب طرحها، مما يشي بأن المنظومة القانونية في إسرائيل باتت مهددة من قبل نتنياهو وداعميه، الأمر الذي يرى فيه بعض محللي دولة الاحتلال تراجعاً في الدولة كلها، واستمراراً لاتجاهها نحو النهاية.

1. **"إسرائيل" تضيف عبارة "محافظة يهودا والسامرة" في أوراقها الرسمية**

بدأت إسرائيل باستخدام عبارة "محافظة يهودا والسامرة" على الأوراق والمخالفات التي تُصدرها بحق الفلسطينيين في الضفة الغربية، حيث هذه العبارة دلالة سياسية خطيرة في إشارة إلى عدم الاعتراف بالسلطة الفلسطينية، "حيث من الواضح أن إسرائيل ربما، وبشكلٍ مبطن، سحبت اعترافها بالسلطة الفلسطينية، لتدرس ذلك تدريجياً، كما لوحظ أن المخالفات المحررة بحق سائقي الضفة الغربية غير تلك الموجهة للذين يحملون الهوية الإسرائيلية، إضافة إلى ذلك فإنه بإمكان السكان الفلسطينيين دفع قيمة المخالفات عبر فروع البريد أو عبر بنك القاهرة عمان الذي يعمل في الأراضي الفلسطينية، وكل ذلك ربما يكون تمهيداً لضم مناطق أوسع من الضفة الغربية إلى حدود إسرائيل".[[4]](#footnote-5)

1. **"إسرائيل" تعترف بمنح جنودها حصانة لقتل الفلسطينيين.. لا نعترف بصلاحيات المحكمة الدولية في قضايا تتصل بالصراع الإسرائيلي الفلسطيني**

أقرّ المدعي العام العسكري الإسرائيلي شارون أوفيك بوجود قرار من المستوى السياسي والقضائي بمنح الحصانة الكاملة لجنود الاحتلال الذين يقتلون الفلسطينيين ودعمهم وتوفير الحماية القضائية لهم. وقال أوفيك -في تصريحات صحفية- إن أي جندي يتعرض للخطر عليه أن يطلق النار دون العودة إلى أي أحد في قراره، ولن يتعرض للمساءلة.

وبحسب صحيفة "هآرتس"، فقد صرح أوفيك بأن "بين الحين والآخر تطلق تصريحات مفادها بأن الجنود الموجودين في حالة خطر يخشون من إطلاق النار دون التشاور مع محام"، موضحا أن "الجندي الذي يواجه الخطر ويعمل على حماية نفسه أو من هو مسؤول عن حمايته، يحظى بالدعم الكامل".

وفي سياق ذي صلة، قال أوفيك خلال مشاركته في مؤتمر دولي للنيابة العسكرية بشأن قوانين الحرب إنه لا توجد صلاحية للمحكمة الجنائية الدولية للنظر في قضايا تتصل بالصراع الإسرائيلي الفلسطيني، في إشارة إلى جرائم الاحتلال بحق الشعب الفلسطيني.[[5]](#footnote-6)

1. **الكنيست الإسرائيلي يحل نفسه وانتخابات جديدة في أيلول/ سبتمبر المقبل**

صادقت الهيئة العامة للكنيست بالقراءتين الثانية والثالثة على حل الكنيست، بعد منتصف ليلة الأربعاء الخميس، تمهيدا للتوجه إلى انتخابات عامة ستجري في 17 أيلول/ سبتمبر المقبل. وأيد 74 عضواً مشروع القانون بالقراءتين الثانية والثالثة، بينما عارضه 45 عضو كنيست.

يأتي ذلك في أعقاب فشل نتنياهو بتشكيل ائتلاف حكومي، لعدم قدرته على التوصل لحل وسط للخلاف على قانون التجنيد بين الأحزاب الحريدية من جهة، ووزير الأمن السابق ليبرمان، من جهة أخرى.

**ثالثاً: المجتمع الدولي والقضية الفلسطينية**

1. **خطة السلام ستكرّس القدس عاصمة لـ"إسرائيل" ولا تتضمن "حلّ الدولتين"**

أعلن صهر الرئيس الأمريكي دونالد ترامب وكبير مستشاريه، جاريد كوشنر، أنّ خطته المنتظرة للسلام في الشرق الأوسط، ما تسمى "صفقة القرن"، ستكرّس القدس عاصمة لإسرائيل ولن تأتي على ذكر حلّ الدولتين.

وقال صهر خلال مؤتمر نظّمه معهد واشنطن للأبحاث، ردا على سؤال بشأن إصرار الإدارة الأمريكية على عدم اتخاذ موقف مع أو ضد حل الدولتين، قال كوشنر إن هذا مصطلح يعني شيئا واحدا بالنسبة للإسرائيليين، ويعني شيئا آخر للفلسطيني، ولذلك تقرر عدم قوله. وأضاف "لهذا السبب قلنا إنّ كلّ ما علينا فعله هو أن لا نأتي على ذكر ذلك. فلنقل فقط إنّنا سنعمل على تفاصيل ما يعنيه ذلك"، دون مزيد من التوضيح.

وبحسب كوشنر فإنّ خطة السلام التي أعدّها وسط تكتّم يكاد يكون غير مسبوق، وعاونه فيها فريق صغير قيل إنّه قريب جدا من إسرائيل، "تعالج الكثير من الموضوعات بطريقة قد تكون أكثر تفصيلا من أي وقت مضى". وأنّ الاعتراف بالقدس عاصمة لإسرائيل "سيكون جزءا من أي اتفاق نهائي"، داعياً كوشنر الدولة العبرية إلى تقديم تنازلات".

وأشار كوشنر إلى أن ترامب قد اطلع على أجزاء واسعة من الخطة، وأنه ملتزم بشكل شخصي بنشرها. كما تجنب الرد على سؤال بشأن كيفية تمويل المشاريع الاقتصادية المشتملة في الخطة، علما أن الإدارة الأمريكية اصطدمت بصعوبات جدية في تجنيد التزامات مالية من العالم العربي تجاه الخطة، وهناك احتمال ضئيل جدا بأن يوافق الكونغرس، الذي يسيطر عليه الديمقراطيون، على تخصيص مبالغ كبيرة للخطة في حال رفضها الفلسطينيون والعالم العربي.

1. **غرينبلات: حكم تاريخي قاسٍ على السلطة الفلسطينية إذا رفضت "خطة السلام الأمريكية"**

ردّ جيسون غرينبلات مبعوث الرئيس الأمريكي دونالد ترامب، للسلام إلى الشرق الأوسط، على الذين لا يؤيدون الخطة الأمريكية المعروفة بـ"صفقة القرن" وجهود فريقه لتحقيق السلام، وقال: "يجب أن يؤيد الجميع جهود السلام في حدّ ذاتها، إلا إذا كانوا ضدّ السلام أو ضدّ تحسين حياة الفلسطينيين". ورأى أن السلطة الفلسطينية "ستتعرض لحكم تاريخي قاس إذا رفضت خطة السلام الأمريكية". وأكد غرينبلات، في أول حديث إلى مطبوعة عربية هي "المجلة"، وتنشر "الشرق الأوسط" ملخصاً له بالتزامن، أن "أحداً لا يستطيع أن يقول بصدق إنه ضدّ الخطة لأنهم لم يروها"، وأضاف: "طلبنا من الجميع أن يتحلوا بالصبر وألا يصدروا حكماً مسبقاً على الخطة". ورأى أنه بمجرد أن يطَّلع الجميع على الخطة، سيعلمون لماذا استغرقنا كل هذا الوقت في إصدارها. ونأمل أن يتمتع الجميع بعقلية متفتحة حتى يمكن إجراء حوار مفيد بمجرد صدور الخطة".

وبشأن رفض السلطة الفلسطينية اللقاء معه ورفضها خطته قبل صدورها، قال غرينبلات: "من الصعب فهم لماذا قد ترفض السلطة الفلسطينية خطة لم ترها. يستحق الفلسطينيون كرامة وفرصة وأسلوب حياة أفضل. نأمل أن تتصرف السلطة الفلسطينية بمهنية وتلقي نظرة جادة على الخطة، وتحكم عليها وفقاً لأسس موضوعية، وأن تتناولها بأسلوب بنّاء. وأعتقد أن التاريخ سوف يُصدر حكماً قاسياً على السلطة الفلسطينية لرفضها فرصة يمكن أن تعطي للفلسطينيين شيئاً مختلفاً تماماً، شيئاً إيجابياً للغاية، مقارنةً بما لديهم اليوم".

ونفى غرينبلات أن تكون الخطة تقتصر على الجانب الاقتصادي أو أن تكون خطة "سلام اقتصادي"، كما يقول البعض. لكنه أشار في الوقت ذاته إلى أن فريقه يؤمن أيضاً بأن الجانب الاقتصادي في الخطة له أهمية بالغة، من أجل الحصول على سلام مستدام، وأن الفلسطينيين يجب أن يحصلوا على فرص أفضل كثيراً وأسلوب حياة أفضل، و"هذا ما سوف تقدمه الخطة الاقتصادية". وأشار إلى أن الرؤية الاقتصادية التي يقدمها "لا يمكن أن توجد دون المكون السياسي، وكذلك لا يمكن للمكون السياسي أن ينجح دون العنصر الاقتصادي، حيث يكمل كل من العنصرين الآخر ويدعمه".

وأشاد غرينبلات بالمبادرات السابقة للسلام خصوصاً المبادرة العربية، وأضاف غرينبلات: "تستند خطتنا إلى منطق وحقائق عام 2019، وقررنا تطوير الأفكار والحلول بعمق أكبر حتى يتمكن الجميع بالفعل من استيعاب الفوائد الجَمَّة التي يمكنهم تحقيقها إذا شرعنا في تنفيذ خطتنا، بالإضافة إلى التسويات المطلوبة للوصول إلى السلام". وقال غرينبلات إنه على مدار العامين الماضيين، أجرى مع فريقه كثيراً من المباحثات مع قادة في المنطقة من أجل استطلاع الأفكار والرؤى، وأن الفريق المفاوض سمع ما كان لديهم بشأن القضايا المتعلقة بالخطة، مشيراً إلى تطلعه إلى حوار بنَّاء مع قادة إقليميين حول تفاصيل الخطة الأمريكية للسلام بمجرد صدورها. وأكد وجود الكثير من القادة الموهوبين في المنطقة وأهمية مشاركاتهم.[[6]](#footnote-7)

1. **كوشنير يؤكد تأجيل "صفقة القرن"... والإعلان عن مؤتمر دولي في البحرين لجذب الاستثمارات**

أعلنت الإدارة الأمريكية أنها تسعى إلى تأخير صفقة القرن لاستكمال باقي التفاصيل المتعلقة بها، وأنَّها ستعمل على عقد مؤتمرٍ دولي لجذب الاستثمارات، في العاصمة البحرينية "المنامة"ولكنَّشبكة "سي إن إن" الإخبارية الأمريكية، ذكرت أن البيت الأبيض سيعلن عن القسم الأول من "صفقة القرن"، ويتضمن "ورشة عمل" اقتصادية، لجذب استثمارات إلى الضفة الغربية وقطاع غزة ودول المنطقة عامة.وإن "ورشة العمل" ستقام في المنامة، يومي 25 و26/6/2019، وستجمع عدداً من وزراء المالية والاقتصاديين البارزين في المنطقة.

وتتضمن الخطة، أربعة عناصر، هي: البنية التحتية، الصناعة، والتمكين والاستثمار في الشعوب، إضافة إلى الإصلاحات الحكومية، لإيجاد بيئة جاذبة للاستثمار في المنطقة. وأضاف المصدر أن "خطة السلام ستؤثر إيجابيا على اقتصاد المنطقة بشكل عام، إذ تستهدف تحويل الأموال التي يتم إنفاقها على الأسلحة إلى تنمية الاقتصاد".

بدورها، ذكرت الوكالة البحرينية الرسمية للأنباء (بنا) أن المملكة ستستضيف، بالشراكة مع الولايات المتحدة، ورشة عمل اقتصادية، بعنوان "السلام من أجل الازدهار"، يومي 25 و26/6/2019. وأضافت أن تلك الورشة تعد فرصة محورية لاجتماع قادة الحكومات ومؤسسات المجتمع المدني وقطاع الأعمال، لتبادل الأفكار والرؤى، ومناقشة الاستراتيجيات، لتحفيز الاستثمارات والمبادرات الاقتصادية الممكنة مع تحقيق السلام في المنطقة.

ونقلت عن وزير الخزانة الأمريكي، ستيفن منوشين قوله: "أتطلع إلى هذه المناقشات المهمة حول رؤية توفر للفلسطينيين فرصا نوعية جديدة لتحقيق إمكانياتهم الكاملة". وتابع: "ستساهم هذه الورشة في جمع القادة من عدة قطاعات ومن جميع أنحاء الشرق الأوسط، لبحث سبل تعزيز النمو الاقتصادي والفرص المتاحة للشعوب في هذه المنطقة المهمة".

وقال وزير المالية البحريني، سلمان بن خليفة، إن ورشة "السلام من أجل الازدهار" تؤكد على الشراكة الاستراتيجية الوثيقة بين المملكة والولايات المتحدة، وتعكس الاهتمام المشترك بإيجاد فرص اقتصادية واعدة تعود بالنفع على المنطقة"، حسب الوكالة.

1. **أحزاب ألمانية تجرم BDS وتنفيذية المنظمة تهدد بإعادة النظر في العلاقة معها**

دانت اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، قرار البرلمان الألماني المعادي لحركة المقاطعة (BDS)، بوصف الحركة بأنها معادية للسامية وعنصرية. واعتبرت اللجنة، في بيان لها، يوم الأحد 19/5/2019، هذا الهجوم بمثابة هجوم على الشعب الفلسطيني وحقوقه المشروعة غير القابلة للتصرف، حيث أن حركة المقاطعة (BDS) جزء من مقاومة الشعب الفلسطيني لنظام "إسرائيل" من الاحتلال والأبرتهايد والفصل العنصري، مؤكدة أن هذا البيان العنصري ينتهك القانون الدولي، وحقوق الإنسان وحقوق الشعب الفلسطيني في مقاومة الاحتلال والتطهير العرقي الممنهج.

وطالبت اللجنة التنفيذية البرلمان الألماني بالرجوع عن هذا القرار، والأحزاب الألمانية برفضه واحترام حقّ الشعب الفلسطيني في مقاومة الاحتلال والاستعمار، وألمانيا باحترام حقّ الشعوب في الدعوة للمقاطعة كجزء من التضامن مع الشعب الفلسطيني، وكجزء من الحقّ في حرية الرأي والتعبير.

وقالت اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير إنها ستعيد النظر في العلاقة مع الأطر والأحزاب والمؤسسات الألمانية إن استمرت ألمانيا بهذا التورط مع الاحتلال والتورط في معاداة حقوق الشعب الفلسطيني. واعتبرت أن القرار يتساوق ويخدم "صفقة القرن الأمريكية"، ويفتح شهية الاحتلال على مزيد من الجرائم ضدّ الشعب الفلسطيني بما فيها سياسة التوسع الاستيطاني والتهويد وفرض المزيد من نظام الأبرتهايد، والتنكر لحقوق الشعب الفلسطيني المتمثلة بحق عودة اللاجئين، وحقّ تقرير المصير وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة كاملة السيادة وعاصمتها القدس.[[7]](#footnote-8)

1. **واشنطن تقترح شطب الأونروا ونقل صلاحيتها إلى الدول المضيفة للاجئين أو إلى منظمات غير حكومية**

حمل المبعوث الخاص للرئيس الأمريكي دونالد ترامب إلى الشرق الأوسط جايسون غرينبلات بشدة على وكالة الأمم المتحدة لغوث اللاجئين الفلسطينيين وتشغيلهم (الأونروا)، معتبراً أن هذا النموذج "خذل" الشعب الفلسطيني، داعياً إلى نقل صلاحياتها إلى حكومات الدول المضيفة لهم، أو إلى منظمات غير حكومية أخرى. واعتبر أن الفلسطينيين "سيكسبون كثيراً" إذا قرروا المشاركة في ورشة عمل اقتصادية تستضيفها البحرين لهذه الغاية.

وجاء ذلك خلال جلسة ساخنة مفتوحة لمجلس الأمن شارك فيها كل من منسق الأمم المتحدة الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط نيكولاي ملادينوف، والمفوض العام لـ"الأونروا" بيار كراينبول، اللذين تحدثا عن أهمية العمل الذي تقوم به الوكالة الدولية منذ عقود، وسط تأييد بقية أعضاء مجلس الأمن.

وتحدث كراينبول عبر دائرة تلفزيونية مغلقة من غزة، فقال: "لا نعتقد أن مستقبل لاجئي فلسطين يجب أن يتم تأطيره بعشر سنوات، عشرين أو ثلاثين سنة أخرى، من العمل مع (الأونروا)"، موضحاً أن اللاجئين الفلسطينيين "يستحقون حلاً سياسياً عادلاً ودائماً. وحتى ذلك الحين، نحن مصممون على الوفاء بالتفويض الذي منحته إلينا الجمعية العامة للأمم المتحدة". وحذر من أن ما تملكه الوكالة من مال لا يكفي لإدارة عملياتها بعد منتصف يونيو (حزيران) 2019، داعياً الشركاء إلى توفير التمويل اللازم.

وقال غرينبلات: "واجهت دولة إسرائيل، منذ ولادتها، تهديدات من أعداء يدعون إلى تدميرها". وإذ طالب بـ"الاعتراف بأن (حماس) و(الجهاد الإسلامي) هما الحاجز الرئيسي أمام أحلام سكان غزة الذين يرغبون في العيش بسلام"، رأى أنه "لا شيء يمنعنا من القيام الآن بالعمل الجاد لضمان حصول الفلسطينيين الذين يتلقون خدمات (الأونروا) على خدمات صحية وتعليمية موثوقة أكثر ومستدامة أكثر"، معتبراً أن "الوقت حان (...) لمواجهة حقيقة أن نموذج (الأونروا) خذل الشعب الفلسطيني" لأن "نموذج أعمال (الأونروا)، المرتبط بطبيعته بمجتمع متوسع لا متناهٍ من المستفيدين، في حال أزمة دائمة". وأفاد بأن "هذا هو السبب في أن الولايات المتحدة قررت أنها لن تلتزم بتمويل هذه العملية المعيبة بشكل لا يمكن إصلاحه". ورأى أيضاً أن الوكالة "لم تمنح الفرصة للفلسطينيين في مخيمات اللاجئين لبناء أي مستقبل"، بل "جرى تضليلهم واستخدامهم بيادق سياسية وسلعاً بدلاً من معاملتهم كبشر"، مضيفاً أنه "لا شيء يمنع المجتمع الدولي من اختيار أن يمد يده للفلسطينيين الذين يعيشون في مخيمات اللاجئين اليوم لتلبية حاجاتهم اليومية الحقيقية بطريقة مستدامة، بينما نواصل جميعاً العمل من أجل سلام دائم وشامل".

ودعا إلى "التواصل مع الحكومات المضيفة لبدء محادثة حول التخطيط لنقل خدمات (الأونروا) إلى الحكومات المضيفة، أو إلى منظمات غير حكومية دولية أو محلية أخرى، بحسب الاقتضاء"، مبدياً استعداد الولايات المتحدة للمشاركة في هذه المحادثات. ورأى أنه "لا تقدم بسلام شامل ودائم من خلال تجاهل حقيقة أن (الأونروا) غير قادرة على الوفاء بالولاية التي أناطتها بها الجمعية العامة". وقال: "الشهر المقبل، في البحرين، نحن وآخرون سنشارك في ورشة عمل اقتصادية على طريق بديل، مع إمكان فتح مستقبل مزدهر للفلسطينيين. هذه هي المرحلة الأولى من العملية التي نريد أن نبدأ في عرض ما يمكن أن يكون؛ فإذا استطعنا التوصل إلى حل سياسي للنزاع، فيمكننا أيضاً تحويل حياة الفلسطينيين"، معتبراً أنه "سيكون من الخطأ ألا ينضم الفلسطينيون إلينا".[[8]](#footnote-9)

**رابعاً: بنود صفقة القرن**

**"إسرائيل هايوم" تنشر بنود "صفقة القرن" بوثيقة مسربة داخل وزارة الخارجية الإسرائيلية[[9]](#footnote-10)**

نشرت صحيفة "يسرائيل هيوم"، اليوم على موقعها على الشبكة تفاصيل بنود وثيقة قالت إنه يتم تداولها بين موظفي وزارة الخارجية الإسرائيلية، "دون أن يعرف أحد مصدرها"، ودون أن تكون موقعة بشكل رسمي من أي طرف، لكنها تحوي بنودًا شبيهة بما يتم نشره عن خطة الرئيس الأميركي دونالد ترامب بشأن القضية الفلسطينية.

وقالت الصحيفة إن الوثيقة أثارت وتثير جدلًا في شبكات التواصل الاجتماعية، لكونها مفصلة وتصف الفصول السياسية السرية لـ"صفقة القرن"، وقد تم نشرها أمس، دون معرفة مصدر النشر.

وبحسب الصحيفة فإن الوثيقة المجهولة المصدر تبدأ بالكلمات: "فيما يلي أسس الاتفاق المقترح من قبل الإدارة الأميركية كما وصلت إلي". ووفقًا للصحيفة فإن الوثيقة مفصلة بشكل يوحي بمصداقية ما جاء فيها، لكن من يقف وراءها مجهول الهوية، كما يبدو أنه تم بذل جهد كبير في صياغتها، بما في ذلك البنود الصغيرة، مع احتمال أن تكون الوثيقة مزورة. ونشرت "يسرائيل هيوم" نص الرسالة الوثيقة تاركة للقراء أن يحكموا عليها.

**"1. اتفاق**

يوقع اتفاق ثلاثي بين إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية وحماس، وتقام دولة فلسطينية تدعى "فلسطين الجديدة" على أراضي الضفة الغربية وغزة باستثناء المستوطنات كما سيبين لاحقًا".

**2. إخلاء مناطق**

الكتل الاستيطانية كما هي اليوم، ستبقى بأيدي إسرائيل، وستضم إليها المستوطنات المعزولة. يتم تكبير مساحة الكتل تبعا لمساحة أراضي المستوطنات المعزولة التي ستضاف (تضم) إليها.

**3. القدس**

لن تقسم وستبقى مشتركة لإسرائيل وفلسطين الجديدة، وتكون عاصمة إسرائيل وفلسطين الجديدة. يكون السكان العرب مواطني فلسطين الجديدة. تكون بلدية القدس مسؤولة بلديًا عن كل مناطق القدس باستثناء التعليم، الذي سيكون من مسؤولية حكومة فلسطين الجديدة، وستدفع فلسطين الجديدة لبلدية القدس ضرائب الأرنونا (الأملاك) والمياه.

لن يسمح لليهود بشراء بيوت للعرب، ولن يسمح للعرب بشراء بيوت لليهود. لن تضم مناطق إضافية للقدس. تبقى الأماكن المقدسة كما هي اليوم.

**4. غزة**

تؤجر مصر لفلسطين الجديدة أراضي لإقامة مطار، ومصانع، ولأغراض التجارة والزراعة بدون مناطق للسكن. حجم هذه المساحات والثمن سيحدد بين الأطراف بوساطة الدول المانحة (شرح حول الدول المانحة لاحقًا). يشق طريق سريع بين غزة والضفة الغربية، وسيسمح بإقامة خط لنقل المياة المحلاة (تحت الأرض) من غزة إلى الضفة الغربية.

**5. الدول المانحة**

الدول التي ستدعم اقتصاديًا تطبيق الاتفاق هي: الولايات المتحدة، الاتحاد الأوروبي، ودول الخليج المنتجة للنفط. ترصد الدول المانحة ميزانية قدرها 30 مليار دولار على مدار خمس سنوات لمشاريع قومية لفلسطين الجديدة. (تكاليف إخلاء المستوطنات النائية ونقلها للكتل الاستيطانية سيكون على إسرائيل).

**6. توزيع الحصص بين الدول المانحة**

أ. الولايات المتحدة 20%

ب. الاتحاد الأوروبي 10%

ج. دول الخليج المنتجة للنفط 70%؛ التوزيع بين هذه الدول يكون تبعًا لحجم إنتاجها للنفط.

د. غالبية العبء الملقى على الدول المنتجة للنفط هو كونها الرابح الأساسي من هذا الاتفاق.

**7. الجيش**

لن يسمح لفلسطين الجديدة بتشكيل جيش. السلاح الوحيد سيكون أسلحة خفيفة بحوزة الشرطة.

يوقع اتفاق دفاع بين إسرائيل وفلسطين الجديدة تكون فيه إسرائيل ضامنة لفلسطين الجديدة من كل عدوان خارجي، وتدفع فلسطين الجديدة لإسرائيل بدل هذه الحماية. كلفة هذه الحماية تحدد في مفاوضات بين الطرفين بوساطة الدول المانحة.

**8. جدول ومراحل التطبيق**

مع التوقيع على الاتفاقيات:

أ. توْدُع حماس كل سلاحها، بما في ذلك السلاح الشخصي، لدى مصر.

ب. يواصل رجال حماس، بما في ذلك القادة، تسلم رواتب من الدول المانحة لحين تشكيل الحكومة.

ج. جميع حدود غزة تكون مفتوحة لحركة البضائع والعمال إلى إسرائيل ومصر كما هو الحال اليوم مع الضفة الغربية، وأيضًا عبر البحر.

د. خلال عام، تجرى انتخابات ديمقراطية وتنتخب حكومة فلسطين الجديدة. يحق لكل مواطن فلسطيني ترشيح نفسه.

هـ. الأسرى: بعد عام على إجراء الانتخابات وتشكيل الحكومة، يفرج عن الأسرى تدريجيًا على مدار ثلاث سنوات.

و. يقام خلال خمس سنوات ميناء بحري، ومطار في فلسطين الجديدة، وحتى حصول ذلك تستخدم مطار إسرائيل وموانئها البحرية.

ز. تكون الحدود بين فلسطين الجديدة وإسرائيل مفتوحة أمام تنقل المواطنين والبضائع كما هو متبع بين الدول الصديقة.

ح. يتم شق جسر علوي سريع (أوتوستراد)على ارتفاع 30 مترًا، بين غزة والضفة الغربية، على يد شركة صينية. يأتي تمويل بناء الجسر من: الصين 50%؛ اليابان 10%؛ كوريا الجنوبية 10%؛ أستراليا 10%؛ كندا 10%؛ الولايات المتحدة الأميركية 10%.

**9. غور الأردن**

أ. يبقى غور الأردن بأيدي إسرائيل كما هو اليوم.

ب. يتحول طريق رقم 90 إلى طريق مدفوع الرسوم بأربعة مسالك.

ج. تنشر إسرائيل مناقصة لشق هذا الطريق.

د. يقام معبران من فلسطين الجديدة إلى الأردن. يكون هذا المعبران تحت سيطرة فلسطين الجديدة.

**10. مسؤولية**

أ. إذا عارضت حماس ومنظمة التحرير الفلسطينية هذا الاتفاق، تلغي الولايات المتحدة كل دعمها الآلي للفلسطينيين، وتعمل لضمان ألا تقدم لهم أي دولة في العالم أموالا.

ب. في حال وافقت منظمة التحرير الفلسطينية على شروط الاتفاق وعارضته حماس والجهاد الإسلامي، تلقى المسؤولية على قادة حماس والجهاد الإسلامي وعند اندلاع جولة عنف بين إسرائيل وحماس، ستدعم الولايات المتحدة إسرائيل في استهداف قادة حماس والجهاد الإسلامي (لأنه لا يمكن لمجموعة من عشرات الأفراد أن تحدد مصير ملايين الناس).

ج. في حال عارضت إسرائيل هذا الاتفاق، سيتوقف الدعم الاقتصادي لإسرائيل".

**عرب 48، 30/5/2019**

**انتهى**

1. القدس العربي، لندن، 1/5/2019 [↑](#footnote-ref-2)
2. المرجع السابق نفسه. [↑](#footnote-ref-3)
3. وكالة رويترز للأنباء، 7/5/2019 [↑](#footnote-ref-4)
4. صحيفة القدس، 25/5/2019 [↑](#footnote-ref-5)
5. الجزيرة نت، 28/5/2019 [↑](#footnote-ref-6)
6. الشرق الأوسط، لندن، 10/5/2019 [↑](#footnote-ref-7)
7. وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية (وفا) 19/5/2019 [↑](#footnote-ref-8)
8. الشرق الأوسط، لندن، 23/5/2019 [↑](#footnote-ref-9)
9. العربي الجديد، لندن، 7/5/2019 [↑](#footnote-ref-10)